الدور التنموي للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

د/ عبد الغني عبد الله محمد الحربي

وكيل كلية المجتمع وأستاذ علم الاجتماع المساعد

بجامعة أم القرى _ مكة المكرمة

مقدمة :

يعتبر العمل الخيري التطوعي الوجه الحضاري للمجتمع المدني، وقد اكتسب أهمية متزايدة في عصرنا الحاضر، فالحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها بمفردها، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة (التنظيمات الأهلية) أو (تنظيمات المجتمع المدني) وقد اكتسبت هذه التنظيمات الأهلية أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية، ويرى علماء الاجتماع أن عمل هذه التنظيمات ضمن مفهوم المجتمع المدني يعزز من رأس المال الاجتماعي وأن معدلات تأثيره على الاقتصاد العالمي في تزايد (شومان،١٤٣٣هـ:١٢).

ومن هنا، يعد العمل الخيري المؤسسي ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية الشاملة، في ظل تعدد وتزايد الحاجات الإنسانية، وأصبح ينظر إلى العمل الخيري التطوعي على أنه يمثل ركناً ثالثاً في بناء المجتمعات الحديثة، إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما أن المشاركة التطوعية في أي مجتمع من المجتمعات تعبر عن ما وصل إليه المجتمع من وعي وتقدم.

وقد أخذ العمل الخيري التطوعي في المجتمع السعودي أشكالًا مختلفة ، حيث بدأ بجهود فردية وأخذ في التطور إلى العائلية ثم القبلية ، ومع تأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية(وزارة الشؤون الاجتماعية حاليًا) عام ١٣٨٠هـ أخذت بتنظيم الأعمال الخيرية الموجودة وسجلتها كجمعيات خيرية وفق لوائح نظمت عملها وإجراءات تأسيسها(القحطاني ،١٤٣٣هـ:٣٤) وقد تطورت خدمات الجمعيات الخيرية وتناولت مجالات متعددة في إطار اسهامها في التنمية الشاملة في المجتمع.

وحيث تعد قضية التنمية من القضايا الأساسية التي فرضت نفسها على كافة المجتمعات، من منطلق مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة ، كان من اللازم حشد كافة الموارد والامكانات التي تسهم في تنمية المجتمع ، ومن ذلك تعزيز مساهمة الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن هنا جاءت هذه الورقة لتلقي الضوء على نشأة وتطور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، وماتقدمه من خدمات وبرامج ، والوقوف على

المعوقات والصعوبات التي تحد من دورها التنموي ، ومن ثم تقديم بعض التوصيات والمقترحات التييكن أن تسهم في تفعيلالدور التنموي للجمعيات الخيرية.

وتبرزأهمية هذه الورقة ، من أهمية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات المعاصرة ، من خلال المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة ،ويعد توصيف واقع الجمعيات الخيرية في المجتمع السعودي خطوة هامة للتعرف على مقومات نجاحها من جهة ، والمعوقات التي تحد من دورها التنموي المأمول من جهة أخرى.

ويقصد بالجمعيات الخيرية هنا ، الجمعيات التي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ، والتي تعرفها الوزارة بأنها (مؤسسات تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات النقدية والعينية والخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية مماله علاقة بالخدمات الانسانية دون أن يكون هدفها الربح المادي).

أما التنمية فتعني عملية مقصودة تهدف إل النهوض بالمجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحة والتعليم والاسكان والبيئة ، وذلك من خلال استثارة كافة الامكانات المادية والبشرية للمجتمع ،وأن تؤدي هذه العملية إلى إحداث تغيرات مرغوبة تلحق ببناء المجتمع ووظائفه.

وسوف تعتمد هذه الورقة ، على المنهج الوصفي الوثائقي ، الذي يصف الظاهرة موضع البحث من خلال دراسة وتحليل ما يتعلق بها من وثائق ودراسات معاصرة (العساف،١٤٠٩ه:٢٠٤)وسوف يتم توظيف هذا المنهج في إلقاء الضوء على نشأة وتطور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، وما تقدمة من برامج وخدمات تنموية ، والمعوقات التي تحد من دورها التنموي ، وذلك من واقع ما تمدنا به الدراسات التي تناولت الجمعيات الخيرية في المملكة والبيانات والمعلومات المتاحة عنها .

وتأتي هذه الورقة في محورين :

المحور الأول: وهوعبارة عن مدخل نظري نشير فيه إلى العمل الخيري في الاسلام، ومظاهر الاهتمام به في الوقت الحاضر ، والدور التنموي للعمل الخيري.

المحور الثاني : ويتناول الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، من حيث نشأتها وتطورها والخدمات والبرامج التي تقدمها مع ذكر نماذج منها، ومن ثم ذكر بعض المعوقات التي تحد من دور الجمعيات الخيرية في المملكة ، وأخيرًا ذكر عدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في

تفعيل الدور التنموي للجمعيات الخيرية.

المحور الأول : العمل الخيري .. مدخل نظري

أولًا : العمل الخيري في الاسلام

يقوم منهج الإسلام في العمل الاجتماعي الخيري على أساس تفعيل كافة عناصر وأفراد المجتمع لتبنى البرامج الخدمية والتنموية ، برعاية من القائمين على أمر الجماعة والمجتمع ، ويظهر ذلك جليًا في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد كان هو المشرف على حاجات المجتمع المدني الذي باشر تكوينه منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى منطلق الدولة الجديدة الناشئة في المدينة، حيث شرع في بناء المسجد مسخرًا الطاقات المادية والبشرية للإسهام في هذا العمل الخيري، وفتح آفاق العمل أمام أفراد المجتمع كله حتى يشعر أفراد المجتمع بأنهم أعضاء فاعلين في مجتمعهم ، فكان هذا أول نموذج شمولي يتبناه العمل الخيري التطوعي في الإسلام ، ثم تبعه النموذج الخدمي الاجتماعي المتمثل في التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع ، وذلك في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار الذين قدموا صورة زاهية وزاكية للمجتمع الإنساني (الزيد ،١٤٢٣هـ:٧٧) وقد جاء الإسلام بكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تبين أهمية العمل الخيري ومجالاته وثوابه.

ثانيًا : مظاهر الاهتمام بالعمل الخيري التطوعي في الوقت الحاضر

أصبح العمل الخيري التطوعي في الوقت الحاضر سمة من سمات الحضارة ودليل على تقدم المجتمع وتكاتف أبنائه لتقديم الرعاية لذوي الحاجة بمختلف أوجهها فضلا عن كونه وسيلة من وسائل تنمية المجتمع والنهوض بالبيئة المحلية، وقد امتد نطاق العمل الخيري ليشمل مد يد العون من أفراد المجتمع إلى المجتمعات الأخرى ذات الاحتياج في أنحاء العالم المختلفة.

وقد تمثلت مظاهر هذا الاهتمام على مستويات متعددة (مركز الدراسات والبحوث،٢٠٠٣م ، القويفلي ، ١٤٣٥هـ) فعلى المستوى العالمي حظى العمل الخيري بالاهتمام المتزايد على مستوى كافة، ومن مظاهر هذا الاهتمام ما قامت به منظمة الأمم المتحدة من طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٧٦م وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م وإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج متطوعي الأمم المتحدة عام

١٩٧١م. كما تقرر أن يكون يوم ٥ ديسمبر يوما عالميا للتطوع تقديرا من المنظمة الدولية للدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به العمل الخيري في كافة مجالات العمل الإنساني والتنموي. ثم كان قرار الجمعية عام ١٩٩٧م مكللا لاهتمام المجتمع الدولي بالعمل الخيري حيث اعتمد على ٢٠٠١م عام دوليا للمتطوعين، وقد حددت الأمم المتحدة أهدافاً محددة للسنة العالمية للتطوع تتلخص فيما يلي:

١. الاعتراف المتزايد من قبل الحكومات والسطلات المحلية بالعمل الخيري وتأمين آليات بدمج القطاع الخيري في النشاط التنموي وفي هذا الإطار تدعو الأمم المتحدة لإنشاء جوائز لتكريم المتطوعين النشطين على المستوى الفردي والجماعي والمنظمات الخيرية غير الحكومية.

٢. تيسير الخدمة الخيرية لصالح المجتمع، وذلك من خلال التنسيق بين السياسات العامة للدولة وخطط المنظمات الخيرية بما يخدم نمو وتطور أعمال هذه المنظمات، والتنسيق مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية لضمان التمويل المستمر للأعمال الخيرية.

٣. توثيق وتعميق الصلة بين المنظمات الخيرية المحلية والعالمية وذلك من خلال الأجهزة الإعلامية، بهدف نقل التجارب الناجحة للاستفادة منها وتبادل الخبرات.

٤. زيادة ترويج الخدمات الخيرية باستقطاب الرأي العام والجهات الرسمية لتفعيلها وتكثيف الجهود لاستقطاب المزيد من المتطوعين ذوي التخصصات النادرة لتعزيز النشاط العلمي للمنظمات الخيرية.

أما على مستوى العالم العربي فقد شهدت الدول العربية زيادة مستمرة في الأنشطة الخيرية وامتدت من قبل الأفراد الذين كانوا يحرصون عليها منذ زمن إلى تكوين المنظمات المتخصصة منذ القرن التاسع عشر في مجالات متنوعة من العمل الخيري شملت المساعدات الخيرية ورعاية الأطفال ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والتوعية الدينية والتنمية المحلية والريفية والأنشطة التعليمية والثقافية والأدبية والشبابية، إلا أن معظم المنظمات الخيرية تتركز في المدن وبنسبة ٧٠٪ بينما توجد في الريف نسبة ٢٠٪ منها حيث يسيطر البعد الخيري على خدمات المنظمات بشكل كبير ارتكازا على المساعدات المالية والعينية.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد برز العمل الخيري في بداياته بصورته العفوية فيما يسمى بالفزعة بين أبناء الحي أو القرية وتمثل في جانب منه بالطباع الفردي بقيام بعض الأفراد

ميسوري الحال بتقديم الإعانات للمحتاجين، إلا أنه من حدوث التطورات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الخليجية نشأت الجمعيات الأهلية لتحقيق تضافر العمل الخيري لتحقيق مردودا أوسع، وقد ازدهرت هذه المنظمات بوجه خاص إلى جانب العمل الخيري الفردي في ظلم دعم الدولة وجهاتها المعنية وتزايدت عقب اكتشاف النفط وازدهار مشروعات التنمية، إلا أن بداية أخذها للشكل المنظم لها قد بدأ مع نهاية العقد الخامس ومطلع العقد السادس من القرن العشرين الميلادي في بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين وامتد عقب ذلك في بقية دول المجلس.

ثالثاً : الدور التنموي للعمل الخيري

يرتبط العمل الخيري بالتنمية الشاملة من خلال الكثير من تلك الأعمال والبرامج التي تستهدف الإنسان وترقى به ابتداء بالفرد ثم الأسرة ومن ثم تمتد إلى المجتمع تلك الحلقات الثلاث المترابطة بمجموعها ومفرداتها فصلاح الأسرة من صلاح الفرد وصلاح المجتمع من صلاح الأسرة.ويمكن ايضاح ذلك على النحو التالي : (حسن،ومالك، ١٤٣٥هـ: ١٩٣-١٩٤، الرفاعي، ١٤٣٥ه:٢٣٤) :

تنمية الفرد:

فيما يتعلق بالفرد، تقوم المنظمات والهيئات الخيرية بالعناية بالفقراء أطفالاً ونساءً ورجالاً من مختلف الفئات العمرية حيث تأتي المساعدة في اتجاه إيجابي يؤهل ذلك الفرد بعد مضي فترة من المساعدة للاعتماد على نفسه مع مراعاة بعض الحالات الخاصة ككبار السن فمثلاً عند تقديم المساعدة يجب أن تتجه المساعدة إلى العناية الشاملة بأولئك الأطفال بحيث تسير خطة المساعدة نحو تأهيل الطفل اليتيم للنهوض بنفسه والاعتماد على قدراته وذلك بعدم اقتصارها على توفير مبلغ من المال شهرياً أو سنوياً حسب خطة المؤسسة، بل يجب أن يتم العمل على تطوير مفهوم الكفالة ليشمل الرعاية التربوية والصحية والتعليمية فهناك حاجة للتوعية والإرشاد والتوجيه بحيث يستفيد اليتيم وأسرته من تلك الخدمات، لينشأ اليتيم قوياً واعياً مدركاً قادراً على الاختيار والعمل، وكذلك رعاية الطالب المحتاج بحيث يوجه الطالب إلى اختيار تخصص ودراسة يمكنه الاستفادة منها شخصياً بأن توفر له فرصة عمل وكذلك بأن يكون التخصص في إطار حاجات المجتمع، وكذلك المرأة والرجل والمعاق

يتم دراسة الحالة وعمل خطة للمساعدة بحيث ينهض ذلك الفرد بنفسه فحتى المعاق هناك من الأعمال والحرفية يمكنه بشيء من التدريب والعناية أن ينهض من خلالها بنفسه، مع الإشارة إلى أهمية برامج الإرشاد والتوجيه المصاحبة ومن هنا يأتي مفهوم التنمية.

تنمية الأسرة:

لا شك أن الاسرة عماد المجتمع وبترابطها وصلاحها صلاح المجتمع فالعناية بالأسرة ركن أساسي مسيرة العمل الخيري، فالعمل لمساعدة الأسرة الفقيرة ويجب أن يكون من خلال تأهيلها وتنميتها بالبحث عن عناصر الإنتاج المحلية المتوافرة في محيط الأسرة وبيئتها وتنمية تلك العناصر وتحويلها إلى آلة إنتاج من خلال التدريب وتوفير وتمليك وسائل وأدوات الإنتاج القادرة على تحويل تلك الأسرة من أسرة معالة محتاجة إلى أسرة منتجة قادرة على العطاء بالدخول إلى دورة الاقتصاد القومي لتتمكن من المساهمة في اقتصاد الدولة والمجتمع بشراء وبيع واستخدام السلع والخدمات ولابد من التأكيد على أن الأسرة لا تحتاج فقط إلى عناصر الإنتاج والتدريب بقدر ما هي بحاجة إلى التوجيه والإرشاد، بحيث تستطيع الأسرة التكيف وتطوير إمكاناتها وقدراتها في إدارة شؤونها الأسرية الخاصة العناية بالأفراد وبخاصة الأطفال والفتيان من شباب وشابات من النواحي التربوية والتعليمية والصحية، وإدارة آلة الإنتاج التي تم توفيرها لها وحسن التصرف بالعائد وأساليب إنفاقه السليمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من البرامج والدورات التأهيلية والتدريبية والإرشادية.

الاستفادة من الموارد البشرية:

يأتي دور العمل الخيري في التنمية بالاستفادة من الموارد البشرية، حيث يلعب العمل الخيري دوراً إيجابياً في إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة في كل زمان ومكان، حيث يساعد العمل التطوعي على تنمية الإحساس بالمسئولية لدى المشاركين ويشعرهم بمقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه. ولفهم أهمية العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع، لابد من فهم بعض مما تدعو له النظريات الاقتصادية الحديثة التي تفترض أن الهدف يجب أن يكون زيادة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي تشمل الأرض

والقوى العاملة ورأس المال والتنظيم والاستثمار (وأهمها القوى العاملة التي تعرف اصطلاحاً بالموارد البشرية) لأنها هي الأساس لإنتاج أية سلعة أو خدمة في أي نظام اقتصادي، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحديد الأولويات وإعداد قائمة بالسلع والخدمات الأكثر أهمية والتي لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا يؤدي مباشرة إلى خدمة المجتمع من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج.

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

إن العمل الخيري التطوعي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، فهو يساهم بتخفيف تكاليف الإنتاج وبالتالي يساعد على تحقيق الهدف المنشود وهو زيادة الإنتاج ومع تزايد الحاجات من سلع وخدمات من قبل أفراد المجتمع وصعوبة الحصول عليها في كثير من الأحيان فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاعتماد على جهود المتطوعين لتوفير جزء من هذه الاحتياجات ولا يخفى أن هناك طاقات مهدورة وغير مستخدمة في كثير من المجتمعات لذلك فإن العمل الخيري يجمع هذه الطاقات ويسخرها لخدمة البناء والتنمية والاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية، وحتى يتم ترسيخ مفهوم العمل التطوعي لابد من الحث عليه بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة وخلق المناخ الملائم لتشجيع كل الأفراد للعطاء والإبداع وهذا يتطلب تخصيص إدارة عامة متخصصة لتحديد المجالات التي يمكن من خلالها التطوع والإبداع وخلق الحوافز المادية والمعنوية لرفع نسبة المتطوعين في شتى المجالات إن اغلب الدول المتقدمة تولي أهمية خاصة لهذه العلاقة الوثيقة بين العمل التطوعي والقدرة على زيادة فعالية الموارد الاقتصادية لهذا فإنه يتم الاعتماد بشكل متزايد على العمل التطوعي من خلال استحداث قسم في داخل المؤسسات والمنظمات التطوعية يسعى إلى جذب الكفاءات المتعددة لتساهم بأوقات محددة بشكل تطوعي والاستفادة من خبراتهم خلال أوقات فراغهم وهناك العديد من المجالات والأنشطة التي يمكن للمتطوعين المساهمة فيها مما يزيد من معدل الرفاهية للجميع.

وتتأكد أهمية العمل الخيري التطوعي في المجال التنموي إذا أخذ في الاعتبار الحقائق التالية (بركات،٢٠٠٥م:٦):

- أن الدولة لن تستطيع بمفردها توفير الخدمات الاجتماعية ومن ثم فهي في حاجة لتوظيف الجهود التطوعية لزيادة الفوائد المستمدة من

هذه الخدمات.

- أن المبادرات التي يقوم بها القائمين على الجمعيات الخيرية في مجال تقديم الخدمات يجب أن تخدم في النهاية السياسية العامة على مستوى الدولة.

- أن العمل الخيري التطوعي هو التزام اجتماعي من جهة، ومن الجهة الأخرى يحتاج إلى الدعم المجتمعي على مستوى الأجهزة المختلفة بالشكل الذي يبدد المخاوف ويساعد في إقامة وتوطيد علاقات جديدة لبناء الثقة والحوار والتعاون بين كافة جماعات المجتمع.

- الأحداث والمتغيرات المجتمعية المعاصرة تتطلب أن يكون العمل الخيري التطوعي بالشكل الذي يتخطى النمط التقليدي بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية المتجددة للمجتمع وضرورة تنمية الوعي لأعضاء الجمعيات الخيرية التطوعية بالمشاركة الإيجابية وابتكار وسائل الجذب والتشجيع بما يحقق الدعم المؤسسي والفاعلية لتلك الجمعيات.

- أن العمل الخيري التطوعي يحتاج إلى الجهود المهنية المتخصصة لدعم جهود التشبيك بين الجمعيات الخيرية على المستويات المختلفة وكافة المؤسسات بالمجتمع بما يمكنها من القيام بدورها التنموي في المجالات المختلفة.

المحور الثاني : الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

أولا : النشأة والتطور

يعد العمل الخيري التطوعي في المجتمع السعودي جزء من ثقافته وتقاليده التي تعتمد بشكل أساسي على العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية، وقد عرف العمل الخيري التطوعي في المملكة منذ وقت مبكر وأخذ أشكالاً متعددة منها الفردية والعائلية والقبلية، إلا أنه بدأ يأخذ شكله المنظم عقب توحيد البلاد على يد مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وتوجهه إلى بناء مؤسسات الدولة، ففي عام ١٣٥٤ه صدر مرسوم ملكي بإنشاء جمعية الهلال الأحمر السعودي كتطور لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية. (البلوي،١٤٢٤ه:١٥٢).

وقد تنامى العمل التطوعي في المملكة بشكل خاص عقب إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ(وزارة الشئون الاجتماعية

حاليًا) ومن ثم إنشاء وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية، وبدأت في إصدار اللوائح المنظمة للعمل التطوعي الخيري حيث صدر في عام ١٣٨٢هـ نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية والأهلية لتنظيم أعمال هذه الجمعيات والمؤسسات التي تزايد انتشارها في مختلف مناطق المملكة (البلوي،١٤٢٤ه:١٥٢).

ومنذ الخطة التنموية الأولى عام ١٣٩٠هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة، ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية، بإنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية وتشكيل لجان أهلية متخصصة لتعمل في مجالات العمل التطوعي كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية(مركز الدراسات والبحوث ، ٢٠٠٣م:٨).

وقد جاء العمل الخيري التطوعي كأحد المحاور والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية الخمسية التي تنفذها المملكة وقد نص الأساس الاستراتيجي الخامس في الخطة السابعة (١٤٢٠ ــ ١٤٢٥ه) على : "تطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها، ويتم ذلك من خلال تشجيع وتسهيل قيام جمعيات تطوعية متخصصة تعنى بتنمية المجتمع، وزيادة اهتمام الجهات التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية للقيام بجهد في توعية المواطن ودعوته إلى الخدمات التطوعية، ودعم مراكز البحوث وتطويرها للقيام بدراسات ميدانية لتشخيص دوافع العمل التطوعي في المجتمع، وزيادة العناية بدور المرأة في الخدمات التطوعية في إطار القيم الإسلامية، وتيسير السبل أمام ممارستها للخدمات التطوعية، وترسيخ أهمية العمل التطوعي في مناهج التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة"(مركز الدراسات والبحوث ، ٢٠٠٣م:٨).

وقد تضمنت خطة التنمية التاسعة (١٤٣١ ــ ١٤٣٥هـ) مشاريع وبرامج مقترحة للنهوض التنموي وأعطت مسألة ضمان فاعلية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وجعلها ركناً في اجراءات وآليات التنمية قدراً كبيراً من الأهمية والأولوية،فقد نص الهدف الاستراتيجي الحادي عشر لها على دعم الأعمال التطوعية وتنظيمها وتجويد أدائها لزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية، وتطوير وتعزيز مشاركة المرأة السعودية في النهضة للملكة (نيازي، ١٤٣٣ه).

جدول رقم (١)

عدد الجمعيات الخيرية الرجالية والنسائية في المملكة العربية السعودية حسب تعداد عام (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

المنطقة	عدد الجمعيات		المجموع الكلي	٪
	رجالية	نسائية		
الرياض	٩٦	٨	١٠٤	٪١٨,٤
مكة المكرمة	١٠٨	٩	١١٧	٪٢٠,٧
المدينة المنورة	٤٠	٣	٤٣	٪٧,٦
القصيم	٤٥	٤	٤٩	٪٨,٧
الشرقية	٥١	٨	٥٩	٪١٠,٥
عسير	٥٤	٢	٥٦	٪٩,٩
حائل	٢٠	١	٢١	٪٣,٧
تبوك	٤٢	١	٤٣	٪٧,٦
الباحة	١٠	٠	١٠	٪١,٨
الحدود الشمالية	٢٦	٠	٢٦	٪٤,٦
الجوف	٦	١	٧	٪١,٣
جازان	٢٠	١	٢١	٪٣,٧
نجران	٨	٠	٨	٪١,٤
المجموع	٥٢٦	٣٨	٥٦٤	٪١٠٠
٪	٪٩٣	٪٧	٪١٠٠	

(المصدر :السدحان،١٤٣٢ه:٩٧)

وقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية في المملكة (٦١٧) بحسب آخر احصائية في شهر صفر ١٤٣٣ه(وزارة الشؤون الاجتماعية، دليل الجمعيات : ١١).

وتعمل الدولة على تقديم الدعم المادي والمعنوي للجمعيات الخيرية ويتمثل ذلك فيما يلي (موقع وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٤٣٥هـ):

الدعم المادي:

(١) تقديم الإعانات المتنوعة وفقآ للائحة منح الإعانات للجمعيات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١٠ في ١٣٩٥/٥/١٣هـ الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات التالية:

أ- إعانة تأسيسه تصرف بعد تسجيل الجمعية رسميًا.

ب- إعانة سنوية تصرف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية وقد تصل هذه الإعانة إلى ٨٥٪ من إجمالي مصروفاتها.

ج- إعانة إنشائية تصرف لمساعدة الجمعية في تنفيذ مشروعات المباني التي تساعد الجمعية على تأمين مقرات مناسبة لبرامجها المختلفة وتصل هذه الإعانة إلى ٨٥٪ من إجمالي تكاليف البناء.

د- إعانة فنية تتمثل في تحمل تكاليف تعيين موظفين فنيين للعمل

بالجمعيات أو مدها بخبراء ومتخصصين لدراسة أوضاعها أو انتداب بعض موظفي الوزارة للعمل لديها لمدد محدودة وعند الحاجة.

هـ- إعانة عينية وفقا للحاجة لمساعدة الجمعيات في أداء رسالتها وتنفيذ برامجها على خير وجه لما في ذلك منح كل جمعية خيرية قطعة أرض بمساحة ١٥٠٠ م لإقامة مقرها عليها.

و- إعانة طارئة تمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.

(٢) تمنح الجمعيات الخيرية حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ في ١٤٠٦/٦/٨هـ.٠

(٣) معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأسر الحاضنة وصرف مخصصات الحضانة لها في حالة قيامها برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة بذلك ،وكذلك شمولها بالإعانات الخاصة برعاية المعاقين إذا تولت رعايتهم وذلك وفقا للقرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.

(٤) اعتبار الجمعيات الخيرية جهات يمكن تدريب المعاقين لديها وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.

(٥) الحصول على التيار الكهربائي بسعر مخفض ومحدود وبخمس هللاتللكيلواط الواحد مهما بلغت كمية الاستهلاك.

(٦) دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمديرات والمدرسات وبالكتب ووسائل الإيضاح وفقاً للإمكانات المتاحة إضافة إلى قيام الرئاسة العامة لتعليم البنات بالإشراف التربوي على هذه الرياض.

أما الدعم المعنوي فمن أهم أشكاله :

(١) الإشراف على أعمال الجمعيات الخيرية وتوجيهها والعمل على تسهيل مهمتها بما يحقق أهدافها٠

(٢) منح المتخرجين من الدورات التدريبية التي تقيمها شهادات مصدقة من الوزارة ٠

(٣) منح الخريجين من هذه الدورات قروضا من بنك التسليف السعودي للمساعدة في إقامة مشروعات٠

ثانياً : الخدمات والبرامج التنموية التي تقدمها الجمعيات الخيرية في المملكة

تتلخص أهداف الجمعيات الخيرية بالمملكة في الإسهام الفاعل في خدمة المجتمع، وتجاوز مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة، التي تساعد في الاعتماد على الذات، من خلال تنمية المهارات عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل، وتحرص وزارة

الشؤون الاجتماعية على تشجيع المواطنين من أجل تأسيس الجمعيات الخيرية لدعم مشاريع التكافل الاجتماعي، وتقديم برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، من أهمها التعليم والتدريب والتأهيل ومكافحة الأمية، وبرامج الرعاية الصحية من خلال المستوصفات الخيرية، وبرامج المساعدات مثل مساعدة المرضى وراغبي الزواج وأسر السجناء والمعوقين، بالإضافة إلى تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، ومن أهمها برامج توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة وكيفية ذلك بالإضافة إلى برامج تطوير المناطق العشوائية، وتدوير المخلفات، وبرامج المرأة الريفية والبيئة.

وفيما يلي بعض البرامج الخيرية التي تقدمها الجمعيات الخيرية والتي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية(موقع وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٣٥هـ):

١- برامج التعليم والتدريب والتأهيل:

وتشمل أعداد مربيات الأطفال واستعمال الحاسب الآلي وتعليم التفصيل والخياطة وتعليم اللغات وتحسين الخط والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ومكافحة الأمية والسكرتارية والفنون التشكيلية والتطريز وتدريب بعض أفراد الأسر التي ترعاها الجمعية على صياغة الذهب والمجوهرات وتشغيلهم بالفروع النسائية لمصانع الذهب المقامة بالتعاون مع بعض الجمعيات النسائية ومصانع الذهب.

٢- بر امج الرعاية الصحية:

تساهم الجمعيات الخيرية ومن خلال المستوصفات والعيادات الطبية إجراء العمليات الجراحية وانشاء عيادات مكافحة التدخين والصيدليات ومراكز العلاج الطبيعي وتقديم دورات في مجال الإسعافات الأولية وخدمة نزلاء المستشفيات بالإضافة إلى دعم لجان اصدقاء المرضى وتأمين السكن الصحي للمرضى ومرافقيهم وتقديم التوعية الصحية من خلال المشاركة في أسبوع النظافة والمناسبات الصحية الهادفة اعلامياً.

٣- رعاية المعوقين وكبار السن:

ويتمثل ذلك في إنشاء مراكز ودور إيواء ومراكز تعليم خاص، تعليم وتفصيل الخياطة، مشاغل خاصة لتأهيل المعوقات بالإضافة إلى تأمين الأجهزة الطبية لبعض المعوقين، وإقامة المشاغل للمعوقات المتخرجات من مراكز التأهيل المهني.

٤- برنامج الإسكان الخيري وتحسين المسكن.

يتمثل في شراء وتحسين المساكن لبعض الفئات المحتاجة في عدة مناطق في المملكة بالإضافة إلى تأمين المسكن المناسب للأسر المحتاجة مجاناً بأجور رمزية.

٥- البرامج الثقافية:

مكتبات عامة، إقامة ندوات ومحاضرات وأمسيات دينية وثقافية بالإضافة إلى نشر وطبع وتوزيع الكتب ونشرات التوعية واللوحات الإرشادية.

٦- رعاية المرافق والخدمات العامة

ويشمل ذلك إنشاء المساجد وترميمها، العناية بالمقابر ومغتسلات الموتى، التبرع بالدم، تأمين الماء، المشاركة بالأسابيع العامة والمناسبات الأخرى، نقل المرضى والمصابين والطالبات، فتح الطرق وتمديد شبكات المياه، تولي أعمال النظافة، تأمين خدمات الهاتف السيار.

٧- برنامج تقديم المساعدات المتنوعة

ويشمل ذلك تقديم أنواع المساعدات النقدية والعينية والطارئة والموسمية ومساعدة المرضى والمعسرين والراغبين في الزواج وأسر السجناء والمعوقين وغير ذلك بالإضافة إلى مشروع كافل اليتيم وخدمات الأربطة ودور الضيافة لإيواء الحالات الطارئة الناجمة عن حوادث الطرق وغيرها.

نماذج من البرامج التنموية للجمعيات الخيرية:

لقد قامت الجمعيات الخيرية في المملكة بالعديد من الجهود في المجال التنموي ومن ذلك ما يتعلق بمجال التدريب والتأهيل ومجال المشروعات الصغيرة ، لما لهذين المجالين من أهمية على مستوى الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود.

أولاً : في مجال التدريب والتأهيل:

الفرد هو من يوجد التنمية ويخطط لها ويضع الاستراتيجيات المناسبة لتصبح مرئية وملموسة على أرض الواقع، وهو كذلك من يجني في النهاية ثمرة عمله وجهده، ولذا فإن التنمية الحقيقية هي التي تبدأ من الفرد باعتباره المورد الأول الذي يقع على عاتقه تحمل أعباء تنمية وتغيير مجتمعه إلى الأفضل، وإذا كانت التنمية تهدف إلى تحقيق سعادة الأفراد وتحقيق متطلباتهم فإن هذا الهدف لا يتحقق إلا بعقول وأيدي الأفراد أنفسه، فكل فرد لديه مستوى معين من الإمكانات والقدرات لابد من رعايتها والاهتمام بها وصقلها حتى يكون لها شأناً كبيراً في دفع المجتمع إلى

الأمام، وتحقيق نهوضه، ومن مظاهر هذا الاهتمام على أرض الواقع تدريب وتأهيل الأفراد لرفع مستوى تلك الإمكانات والقدرات بما يتوافق مع المعطيات الحالية للحياة العصرية(الرفاعي ،١٤٣٥هـ:٢٣٤).

وفي هذا السياق سعت الجمعيات الخيرية إلى تبني سياسات التدريب والتأهيل، من خلال إدارات التنمية المستدامة في الجمعيات الخيرية، والنماذج التالية تبرز جانبًا من هذا الدور.

جدول رقم (٢)

الدورات التدريبية التي نفذتها جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص خلال الفترة من ١٤٣٣/١٢/١٩هـ إلى ١٤٣٤/١٢/٢٩هـ

اسم الدورة	عدد الدورات المنفذة	مدة الدورة	رسوم الدورة# بالريال	عدد المتدربات
دورة السكرتارية	١	شهر	٦٠٠	١٣
دورة الحاسب الآلي	٢	ثلاثة شهور	٢٠٠٠	٣٢
دورة الانجليزي مستوى أول	٣	شهرين	١٢٠٠	٤٣
دورة الانجليزي تمهيدي	٣	شهرين	١٢٠٠	٣٦
دورة أساسيات الخياطة	١	أربعةشهور	٢٠٠٠	٥
دورة التجميل الذاتي	١	شهر	١٠٠٠	٧
دورة استخدام الحاسب في الأعمال المكتبية	١	ثلاثة شهور	٢٠٠٠	٢١
مجموع المتدربات				١٦٧

المصدر: جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص: تقرير عام ١٤٣٤هـ

يتم خصم ٥٠٪ من الرسوم للمتدربات من النساء اللاتي تشملهن رعاية الجمعية

وضمن برامج التدريب المنتهية بالتوظيف دربت جمعية البر الخيرية بخليص (١٠) من الفتيات والسيدات من الأسر المحتاجة عام ١٤٣٤هـ ولمدة ستة أشهر في التفصيل والخياطة والتطريز ، ومن ثم تم توظيفهن ، والجدول رقم (٣) يبين المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية لهن.

جدول رقم (٣)

المستوى التعليمي				الحالة الاجتماعية			المجموع
ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	متزوجة	غير متزوجة	مطلقة	١٠

١	١	٥	٣	٦	٢	٢	

المصدر: جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص: تقرير عام ١٤٣٤ه

أما الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "أبناء" فقد سعت إلى تزويد أبنائها بالقدرات والشهادات التي تكسبهم مزيداً من الخيارات الوظيفية وتضمن لهم عيشاً رغيداً وحياة هنيئة ونفعاً لمجتمعهم.والجدول التالي يوضح البرامج المقدمة من هذه الجمعية وعدد المستفيدين منها والتكلفة الإجمالية لهذه البرامج.

جدول رقم (٤)

نوع البرنامج	عدد المستفيدين	التكلفة
برامج التدريب المنتهي بالتوظيف	١٥	١٥٠٠٠ريال
برامج الدبلومات	٤٤	١٥٢,٠٠٠ ريال
برامج اللغة الإنجليزية والقياس	٣٠٢	١٦٠,٦٠٠ ريال
برامج بناء الذات وتنمية المهارات	٤١٣	٢٧٠٠٠ ريال
برامج تأهيل وتدريب الموظفين	١٨٩	١٠٦,٥٠٠ ريال
المجموع	٩٦٣	٤٦١,١٠٠ ريال

(المصدر:الرفاعي ،١٤٣٥ه:٢٣٥)

وقد اهتمت كذلك جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية النسائية ببرامج ومشاريع التدريب والتأهيل ، حيث قدمتالجمعية دورات ودبلومات في مجال الحاسب الآلي والخدمة الاجتماعية والسكرتارية وإدارة الأعمال والتفصيل والخياطة واللغة الإنجليزية والإنترنت والأعمال الفنية .والجدول التالي يبين بعض الدورات والبرامج التي نفذتها الجمعية.

جدول رقم (٥)

البرامج التدريبية في جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية النسائية لعام ١٤٣٢هـ

نوع البرنامج	عدد المتدربات
خريجات دبلوم تأهيل التوحد واضطرابات سلوكية مع الجمعية السعودية للتوحد	٣٠
خريجات دورات الخياطة والتفصيل	٤٧
خريجات دبلوم الخدمة الاجتماعية	١٤
خريجات دورات الطبخ والإتيكيت	٩٩
خريجات دورات ودبلومات التجميل	١٥٨
حاسب آلي	٢١٩
برامج متفرقة	٩٤
إجمالي عدد المتدربات والخريجات	٦٦١

(المصدر:الرفاعي ،١٤٣٥ه:٢٣٦)

ثانياً: مجال دعم المشاريع الصغيرة:

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية كبرى لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما تلعبه من دور محوري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتجسد هذا الدور في القدرة على توليد وإتاحة الفرص الوظيفية لدى الأفراد والأسر للعمل في مجال هذه المشاريع ، وبالتالي أصبحت تلك المشاريع من أهم الموارد الاقتصادية في مجتمعات العالم لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة تحقيق فرص تنمية المجتمع المحلي(القحطاني،١٤٣٣ه:٢٩).

ومن هنا كان للجمعيات الخيرية دور في تقديم الدعم المالي لعدد من المشروعات الصغيرة ، التي جاءت متنوعة لتستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي ، وتتوافق مع إمكانيات وقدرات المستفيدين.

وفي هذا المجال قدمت جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص الدعم المالي لعدد من المشاريع الصغيرة ، كما هو واضح في الجدول رقم(٦).

جدول رقم (٦)

أنواع المشاريع ومقدار الإعانة المقدمة من جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص خلال عام ١٤٣٤هـ

نوع المشروع	مقدار الإعانة
الطباعة على الأكواب والسلاسل والمخدات	٥٠٠٠ ريال
نقل معلمات وطالبات	٢٠٠٠ ريال
الطباعة والكتابة على الملابس والأكواب	٣٥٠٠ ريال
بقالة منزلية واكلات شعبية	٥٠٠٠ ريال
بقالة منزلية	٤٠٠٠ ريال
عمل مخللات وبيعها	٢٠٠٠ ريال
عطاره	٥٠٠٠ ريال
الاكلات الشعبية	٣٠٠٠ ريال
بقاله منزلية	٣٠٠٠ ريال
كوافيره	٣٠٠٠ ريال
بيع بطائق شحن	٣٥٠٠ ريال
بقالة منزليه	٥٠٠٠ ريال
بيع وشراء اغنام	٥٠٠٠ ريال

نوع المشروع	مقدار الإعانة
بقاله	٥٠٠٠ ريال
بيع وشراء الاغنام	٥٠٠٠ ريال
اشغال يدوية	٣٠٠٠ ريال
بقالة منزلية	٥٠٠٠ ريال
بقالة منزلية	٣٥٠٠ ريال
الاشغال اليدوية	٥٠٠٠ ريال
مشغل تجميل	٣٥٠٠ ريال
المجموع: ٢٠ مشروع	٧٩٠٠٠ ريال

ولجمعية الملك عبدالعزيز الخيرية النسائية بمدينة بريدة جهود في هذا الجانب حيث اتضح من خلال تطبيق المرحلة الأولى لمشروع القروض الدوارة في الجمعية (بإقراض ٢٥ سيدة من مدينة بريدة) أن أنجح طريقة لمعالجة الفقر والتخلص من المشكلات التي تترتب عليه هي مساعدة المرأة على أن تعمل وتصبح منتجة وذلك من خلال منحها القروض لإقامة المشاريع، ويصبح للنساء والفتيات دخل مادي يحقق لهن ولأسرهن الاكتفاء الذاتي، وبعد النجاح الذي تحقق في المرحلة الأولى... بدأت الجمعية بتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع لإقراض (٢٠٠ من النساء والفتيات من مختلف محافظات منطقة القصيم)، وإقامة تلك المشاريع ليست فقط للقضاء على البطالة، ومعالجة الفقر، ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسر بل تجاوز ذلك لتصبح أحد العوامل التي تساعد على النمو الاقتصادي محلياً، ويعتبر هذا المشروع أيضاً ضمن الخطط الوقائية لحماية الأسر من الفقر ومشاركتها الفاعلة في تحقيق أمنها الاقتصادي (الرفاعي ،١٤٣٥هـ:٢٣٦-٢٣٧).

ومن خلال نماذج البرامج والمشروعات السابقة ، يمكن ملاحظة أهمية هذه البرامج والمشروعات في تنمية قدرات الأفراد واكسابهم الكثير من المهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل، كما تسهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية للأسرة المحتاجة.

ثالثاً : المعوقات التي تحد من الدور التنموي للجمعيات الخيرية

على الرغم من تزايد الاهتمام بالدور التنموي للجمعيات الخيرية ،وما ترتب على ذلك من إنشاء إدارات تعنى بذلك متمثلة في إدارة التنمية المستدامة في الجمعيات الخيرية ،إلا أن هناك جملة من المعوقات- التي كشفت عنها الدراسات - تحد من الدور التنموي المأمول للجمعيات الخيرية.

ومن هذه المعوقات ما يلي(القويفلي ،١٤٣٥هـ:١٧١، الرفاعي ،١٤٣٥هـ:٢٤٠-٢٤١):

١. نقص ثقافة العمل الخيري المؤسسي بين أفراد المجتمع.
٢. ضعف دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية ونقص مشاركته الفاعلة في ميدان العمل الخيري.
٣. العجز في ميزانيات الجمعيات الخيرية حيث تعاني بعض الجمعيات من نقص في مواردها المالية.
٤- نقص الاهتمام الإعلامي بالعمل الخيري.
٥- عدم وجود استراتيجية واضحة محددة الأهداف لبعض جمعيات ومؤسسات العمل الخيري يتم على ضوئها وضع البرامج والأنشطة التي تقدمها هذه الجمعيات.
٦- عدم توافرالايرادات والموارد الثابتة لغالبية الجمعيات والمؤسسات الخيرية مما يضعف قدرتها في وضع خطة وبرامج محددة لأعمالها.
٧- نقص الكوادر البشرية المؤهلة وبصفة خاصة الفنية.
٨- ضعف التنسيق والتكامل بين الجمعيات الخيرية ، ووجود أكثر من جمعية متشابهة في المدينة الواحدة ، مما يؤدي إلى ازدواجية البرامج وارتفاع النفقات وعدم الاستخدام الأمثل للموارد.
٩- غلبة الطابع الإغاثي الرعائي على كثير من برامج بعض الجمعيات الخيرية.

وعلى الرغم من أن الجمعيات الخيرية النسائية في المملكة تشترك مع الجمعيات الرجالية في المعوقات المذكورة ، فأن هناك بعض المعوقات التي تحد من دور الجمعيات الخيرية النسائية بصفة خاصة ومن ذلك ما يلي (السدحان ، ١٤٣٢هـ:١٠٢) :

١. نخبوية القيادات النسوية في العديد من الجمعيات النسائية الخيرية في معظم مناطق المملكة وبخاصة الكبرى منها.
٢. موقف المجتمع السعودي من الجمعيات الخيرية النسائية، فقد قوبلت بالرفض حين نشأتها من قبل عدد من القيادات المجتمعية ذات اللبوس الشرعي، وإن كان ذلك ليس بالضرورة أنه يمثل رأي المؤسسة الدينية.

٣. الصورة الذهنية عن هذه الجمعيات نتيجة للربط بين واقع الجمعيات النسائية خارج المملكة ومستقبل الجمعيات النسائية الخيرية في المجتمع السعودي، فما زال التيار المحافظ في المجتمع ينظر بريبة لتوجهات بعض هذه الجمعيات النسائية الخيرية .

رابعاً : توصيات ومقترحات

مما لا شك فيه أن الجمعيات الخيرية أصبح لها حضور كشريك في العمل التنموي في المجتمع السعودي ، من خلال ما تقدمه من برامج ومشروعات متعددة ، ومما يعزز ذلك إنشاء إدارة التنمية المستدامة في الجمعيات الخيرية ، ومع ذلك فإنه في ضوء ما كشفت عنه هذه الورقة من معلومات وبيانات حول الجمعيات الخيرية في المملكة ، يمكن تحديد بعض المقترحات التي تعزز من الدور المأمول للجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع السعودي، ومن ذلك ما يلي :

١- التوسع في إنشاء الجمعيات الخيرية في كافة مناطق المملكة، وبصفة خاصة الجمعيات النسائية لقلة عددها نسبة لعدد الجمعيات الرجالية .

٢- التركيز على إنشاء الجمعيات المتخصصة، كجمعيات المعوقين، وجمعيات الارشاد الأسري، ورعاية الأيتام، وغيرها من الجمعيات ذات التخصص المحدد.

٣- بث ثقافة العمل الخيري في المجتمع والحث عليه بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة وخلق المناخ الملائم لتشجيع كل الأفراد للعطاء والإبداع والعمل على استقطاب المتطوعين وخاصة أصحاب الكفاءات المميزة .

٤- عقد شراكات مع المؤسسات والشركات الكبرى في المجتمع لتوفير الدعم المالي للبرامج والمشروعات التنموية.

٥- توظيف التقنية الحديثة في أعمال الجمعيات الخيريةوإنشاء قاعدة بيانات متكاملة في كل جمعية .

٦- التركيز على البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي ، والتي يطلبها سوق العمل كالتدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة.

٧- تطوير وتنمية قدرات ومهارات العاملين بالجمعيات الخيرية من خلال الدورات التدريبية وورش العمل .

٨- الاستفادة من الخبرات والتجارب العربية والعالمية المميزة لتطوير عمل الجمعيات الخيرية.

٩- الانفتاح على وسائل الاعلام للتعريف بالبرامج والمشاريع التي تقوم

بها الجمعيات الخيرية ،وأهمية الدور الذي تقوم به كشريك في التنمية.
١٠- تعزيز التنسيق والتشبيك بين الجمعيات الخيرية ، لمنع الازدواجية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المختلفة .

المراجع :

- بركات، وجدي محمد(٢٠٠٥م). تفعيل الجمعيات الخيرية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الثامن عشر ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- البلوي ، ضيف الله سليم(١٤٢٤هـ). العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي للجمعيات الخيرية بالمنطقة الشرقية.
- التركستاني ، حبيب الله محمد رحيم (١٤٣١هـ) .معايير تقييم الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي . الرياض .
- جمعية البر الخيرية بمحافظة خليص ، تقرير عام ١٤٣٤هـ.
- حسن،مهدي عبد الله ومالك، معتصم إبراهيم (١٤٣٥هـ). التأثيرالايجابي للعمل الخيري من خلال دعم مشروعات الأسر المنتجة، الأوراق العلمية للملتقى الثالث للجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، مركز الملك خالد الحضاري .ببريدة.
- الرفاعي،مها أحمد(١٤٣٥هـ) .الفرص والتحديات التي تواجه العمل الخيري في ظل المتغيرات الاجتماعية، الأوراق العلمية للملتقى الثالث للجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية ، مركز الملك خالد الحضاري .ببريدة.
- الزيد، زيد عبد الكريم (١٤٢٢هـ). الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السدحان، عبد الله ناصر(١٤٣٢هـ). نشأة الجمعيات النسائية في المملكة العربية السعودية، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، العدد (٣).
- العساف،صالح أحمد (١٤٠٩هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض، شركة العبيكان.
- القحطاني، سلطان ناجي (١٤٣٣هـ). تقويم فاعلية برنلمج المشروعات الصغيرة بالجمعيات الخيرية- دراسة ميدانية مطبقة على منطقة الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي. الرياض .
- القويفلي، لؤلؤة عبد الكريم (١٣٣٥هـ). التأصيل الشرعي والعلمي للعمل الخيري- دراسة في ضوء الثقافة الاسلامية، الأوراق العلمية للملتقى الثالث للجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية ، مركز الملك خالد الحضاري .ببريدة.
- مركز الدراسات والبحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض(٢٠٠٣م) . دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي، إدارة خدمة المجتمع أنموذجا، المؤتمر الرابع لجمعية متطوعي دولة الإمارات المتحدة.
- نيازي، حياة محمد(١٤٣٣هـ). مدى ممارسة المرأة السعودية للعمل التطوعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية، دراسة في ضوء التربية الإسلامية،مجلد أبحاث ندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

- وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٣٣هـ). دليل الجمعيات الخيرية.
- موقع وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٣٥هـ) على الشبكة العنكبوتية.
http://mosa.gov.sa/portal